منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة:MDE 29/2747/2015 .
28 أكتوبر/ تشرين الأول 2015

المغرب/ الصحراء الغربية: حان وقت الكشف عن الحقيقة بعد 50 عاماً على اختفاء زعيم المعارضة المهدي بن بركة قسراً

بعد خمسين عاماً على اختطاف زعيم المعارضة المغربي البارز المهدي بن بركة واختفائه قسراً في باريس، تعرب منظمة العفو الدولية عن تضامنها المستمر مع عائلته وجماعات حقوق الإنسان المغربية في معرض مطالبتها بتحقيق العدالة وكشف تفاصيل الحقيقة وجبر الضرر. وتهيب المنظمة بالسلطات المغربية والفرنسية عدم ادخار جهد من أجل التحقيق بشكل شامل ومحايد في واقعة اختفاء المهدي بن بركة في ضوء ظهور تفاصيل جديدة مؤخراً. وتناشد منظمة العفو الدولة السلطات الفرنسية كي ترفع السرية عن المعلومات المتوفرة بحوزتها عن قضية بن بركة، وتهيب بالسلطات المغربية إبداء كامل أشكال التعاون مع التحقيقات الفرنسية الجارية حالياً بغية كشف النقاب عن الحقيقة ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب. كما تنوه منظمة العفو الدولية علاوة على ذلك بالواجبات المترتبة على كل من فرنسا والمغرب بصفتهما من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تقتضي منهما الاستمرار بالتحقيق إلى أن يتم توضيح كامل تفاصيل مصير ضحايا الاختفاء القسري.

وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1965، اختُطف المهدي بن بركة من أمام أحد مطاعم باريس وتعرض للاختفاء القسري منذ ذلك الحين. وسبق ذلك قيام السلطات المغربية بإصدار حكم غيابي بإعدام المهدي بن بركة في السنة السابقة لاختفائه قسراً بزعم ضلوعه في التآمر على الملك الراحل الحسن الثاني.

وفي يونيو/ حزيران 1967، أدانت إحدى المحاكم الفرنسية عدداً من الأشخاص بينهم وزير الداخلية المغربي في حينه، اللواء محمد أوفقير، بتهمة اختطاف بن بركة، وحكمت عليه غيابياً بالسجن المؤبد، ولكن دون أن تكشف عن مصير المهدي بن بركة.
وفتحت فرنسا تحقيقاً آخر عام 1975، لا زال قائماً بعد مضي أربعين عاماً دون أن يتوصل إلى نتيجة نهائية ليصبح بذلك أطول التحقيقات المستمرة التي تشهدها فرنسا على مر تاريخها.

ويظهر أن العراقيل الرئيسية التي تواجه التحقيق في هذه القضية تتجسد في الولوج إلى المعلومات السرية التي تتوفر بحوزة السلطات الفرنسية ناهيك عن عدم إمكانية التواصل مع الشهود والمشتبه بهم داخل المغرب، والدخول إلى المعتقل السري السابق "ب ف 3" الكائن في العاصمة الرباط والذي يُعتقد أنه يؤوي بعض رفات المعارض البارز، وذلك وفق ما جاء في مذكرات قاضي التحقيق المتقاعد باتريك رامابيل المنشورة مؤخراً. وفي يوليو/ تموز 2015، حرر أحد قضاة التحقيق في فرنسا طلباً جديداً لتفتيش الموقع دون أن يصيب نجاحاً في ذلك وفق ما جاء في التقارير الإعلامية. كما ورد أنه حرر طلباً لاستجواب أحد الشهود في إسرائيل كشف تفاصيل جديدة في وقت سابق من العام الجاري تتعلق بتورط الموساد في اختفاء المهدي بن بركة.

وبالمقابل، فلم تبادر السلطات المغربية بفتح تحقيق رسمي في الموضوع حتى الساعة. وكانت قضية اختفاء المهدي بن بركة قسراً واحدة من القضايا التي أخفقت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة المنبثقة عنها في حل ألغازها، حيث شُكلت هذه الهيئة على إثر وفاة العاهل المغربي الحسن الثاني كي تُعنى بمسائل العدالة الانتقالية في المغرب.

وعلاوة على ذلك، قصرت هيئة الإنصاف والمصالحة عن تحديد هوية المشتبه بمسؤوليتهم الجنائية عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب والصحراء الغربية طوال الفترة المعروفة باسم "سنوات الرصاص" التي بدأت باستقلال المغرب عام 1956 وانتهت بوفاة الملك الحسن الثاني عام 1999. وعلى نحو مخيب للآمال، لم تبادر هيئة العدالة الانتقالية إلى الدعوة إلى محاسبة الأفراد المشتبه بمسؤوليتهم الجنائية على الرغم من أنها أوصت بصياغة استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب لم تُترجم إلى واقع عملية على الرغم من مرور 10 سنوات على صدور هذه التوصية.

وأعقاب زيارته إلى المغرب في سبتمبر/ أيلول 2012، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة توصية موجهة إلى السلطات المغربية لفتح تحقيقات قضائية في "جميع الحالات التي كشفت عنها هيئة الإنصاف والمصالحة والمتعلقة بانتهاكات سنوات الرصاص (1956-1999)". ولكن لم تحرك المحاكم المغربية ساكناً على صعيد محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء حقبة سنوات الرصاص بما في ذلك قضية اختفاء المهدي بن بركة قسراً.

ويجدر التنويه بأن السلطات المغربية قد صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام 2013 دون أن تعترف بولاية اللجنة المعنية بالاختفاء القسري في مجال تلقي والبت في البلاغات المقدمة من الضحايا أو من ينوب عنهم، أو الدول الأطراف الأخرى؛ ولم تترجم السلطات مواد الاتفاقية الدولية إلى قانون وطني حتى الآن على الرغم من أن الحكومة قد اقترحت تعديلات تشريعية بهذا الخصوص. كما تأخرت السلطات عن موعد تقديم تقريرها الدوري الأول في يونيو/ حزيران الماضي، والذي من المفترض أن توضح فيه الدولة الطرف الجهود المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها لتفعيل الواجبات المترتبة عليها بموجب أحكام الاتفاقية.

وثيقة للتداول العام

****

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال مع المكتب الصحفي التابع لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على رقم الهاتف التالي: 5566 7413 20 44+ أو مراسلته عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي:press@amnesty.org .

الأمانة الدولية،

, 1, Easton St., London WC1X 0DW, United Kingdom www.amnesty.org